الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

الوزير

12 OCT 2024

تعليمة رقم ..007.. المؤرخة في .....

متعلقة بتسيير الاعتمادات المالية وتنفيذها.

المرسل اليهم: إلى السيدات والسادة:

-مسؤولي محافظ البرامج والتخصيصات الخاصة،
-مسؤولي البرامج،
-مسؤولي الوظيفة المالية،
-مسؤولي الأنشطة والأنشطة الفرعية.

المرجع: الإرسال رقم 2884/م د/و أ المؤرخ في 21 سبتمبر 2024.

يستمر مختلف الآمرين بالصرف لميزانية الدولة في مواجهة الصعوبات التي لا تعطل فقط وتيرة ومستوى تنفيذ الاعتمادات المالية ولكن بالخصوص تمس بجودة النفقات العمومية والتحكم فيها.

إن هذه الصعوبات ترتبط بشكل أساسي بغياب برمجة مستقرة لوثائق التسيير لمختلف الآمرين بالصرف، وكذا بغياب الاستباق فيما يتعلق ببرنامج نشاطهم، الأمر الذي يؤدي لاسيما مع اقتراب نهاية السنة (في كثير من الأحيان في نهاية شهر ديسمبر) إلى تراكم أعداد كبيرة جدًا من الالتزامات والأوامر بالصرف للنفقات وطلبات متكررة لتحويل ونقل الاعتمادات، هذا يؤدي فيما بعد إلى طلبات تأجيل تواريخ اختتام التسيير الميزانياتي.

بالفعل، فإن هذا الوضع يتجلى في تراكم كبير لمشاريع المراسيم (الحاق، نقل، تحويلات...)، والمقدمة تحت طابع الاستعجال، وهذا بسبب اقتراب تاريخ وأجل إقفال الالتزامات وأوامر بصرف النفقات وتحرير الحوالات، وبالتالي يشكل ضغطا على متاحات الخزينة ومدفوعاتها ومستوى تنفيذ البرامج ومخطط عمل الحكومة.

وقد تمت الإشارة إلى هذه المعاينات لاسيما في إطار التقرير الملخص العام لتقارير نشاط الرقابة الميزانياتية الذي قمت بإرساله إلى السيد الوزير الأول.

في هذا السياق، من الضروري الإشارة إلى أن الإطار التنظيمي المعمول به قد وضع تحت تصرف الآمرين بالصرف أدوات تسمح لهم باستباق وتقييم أعمالهم وأنشطتهم المقررة للسنة، ولا سيما من خلال إطار النفقات المتوسط المدى، تقرير عن الأولويات والتخطيط، البرنامج التقديري لمشاريع الصفقات العمومية التي يتم إطلاقها خلال السنة المعنية، مخطط الالتزام، وثائق البرمجة الميزانياتية (وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات، وثيقة برمجة اعتمادات النشاط...) وما إلى ذلك.

في هذا الصدد، ومن أجل ضمان تحكم أفضل في تنفيذ الاعتمادات المالية لسنة 2024 وتحضيرا لتنفيذ الاعتمادات المالية لسنة 2025، ينبغي عليكم المساهمة في استباق أحسن وتسيير أفضل للاعتمادات، وهذا من خلال السهر على احترام وتطبيق التدابير التالية:

بالنسبة للاعتمادات المفتوحة بعنوان قانون المالية لسنة 2024:

- يحدد آخر أجل للالتزام بالنفقات لدى المراقب الميزانياتي **بتاريخ 20 ديسمبر 2024** وهذا تطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 92-414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المعدل والمتمم.

- يحدد آخر أجل للأوامر بالصرف وتحرير الحوالات للنفقات في أجل أقصاه 10 أيام بعد تاريخ إقفال الالتزامات بالنفقات (**في أجل أقصاه 30 ديسمبر 2024**) ، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 7 سبتمبر 1991، الذي يحدد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفياتها ومحتواها، المعدل والمتمم،

- يجب تقديم طلبات الاعتمادات المالية (مراسيم النقل أو التحويل) في أجل **أقصاه 31 أكتوبر 2024** للنشر الفعلي للمراسيم المتعلقة بها **قبل 30 نوفمبر 2024**. وعليه ومن أجل احترام هذا الأجل، لا يمكن معالجة كل طلب يتعلق بهذا الموضوع تم ارساله إلى مصالحي بعد **31 أكتوبر 2024**، باستثناء:

o لتغطية حالات النفقات المرتبطة بالاستحقاقات الوطنية،

o في حالة الضرورة الملحة المرتبطة بموافقة السيد الوزير الأول، والتي يجب نشر المراسيم المتعلقة بها في **أجل أقصاه 15 ديسمبر 2024**،

o عندما يتعلق الأمر بالحاجة إلى تغطية نفقات المستخدمين، والتي يجب نشر المراسيم المتعلقة بها في **أجل أقصاه 15 ديسمبر 2024**.

- لن تتم معالجة الطلبات المتعلقة بوثائق التسيير الميزانياتي لنفقات الاستثمار (إعادة التقييم، إعادة الهيكلة، إلحاق اعتمادات الدفع...) المقدمة إلى المصالح المختصة لوزارة المالية بعد **15 نوفمبر 2024**، إلا في حالات الضرورة الملحة فيما يخص المشاريع المتعلقة بالبرامج التكميلية التي يقررها مجلس الوزراء، وهذا بعد موافقة السيد الوزير الأول (في كل الأحوال، لن يتم اتخاذ أي وثيقة تسيير ميزانياتي لنفقات الاستثمار من طرف وزارة المالية بعد **1 ديسمبر 2024**)؛

- لا يمكن أن تتم حركات الاعتمادات داخل البرنامج بعد **1 ديسمبر 2024**، باستثناء باب نفقات المستخدمين.

<u>فيما يخص التنفيذ خلال الفترة التكميلية (أي إلى غاية 2025/01/31):</u>

يمكن استعمال اعتمادات الدفع المتوفرة في 2024/12/31، خلال الفترة التكميلية، للأمر بالصرف وتحرير الحوالات و/أو دفع النفقات، وفقا لقواعد وإجراءات المحاسبة العمومية.

ولا يمكن أن تتجاوز الفترة التكميلية **31 يناير 2025**.

- فقط النفقات (الباب 1، الباب 2، الباب4 إلى الباب6) التي تم فيها تأدية الخدمة والتصديق عليها قبل بداية الفترة التكميلية،

- يجب صياغة الطلبات المقدمة من الوزارات والمؤسسات العمومية المتعلقة بضرورة مواصلة التنفيذ المحاسبي لاعتمادات البرامج خلال الفترة التكميلية وإرسالها إلى مصالحي في أجل **أقصاه 25 ديسمبر 2024**.

<u>فيما يخص نقل الاعتمادات المالية إلى السنة المالية 2025:</u>

-إرسال طلبات نقل الاعتمادات االمالية (T3) للبرامج المعنية إلى مصالح وزارة المالية، عبر مسؤول الوظيفة المالية، في أجل أقصاه **25 ديسمبر 2024**.

-يجب على مسؤول الوظيفة المالية والآمرين بالصرف التابعين للبرنامج المعني وقف تنفيذ الاعتمادات بمجرد تقديم طلب نقل تلك الاعتمادات، لتقديم وضعية صادقة وصريحة وصحيحة عن المبالغ التي لم تستهلك والتي سيتم نقلها.

- لا يمكن في سنة 2024 الاستمرار في تنفيذ اعتمادات (الميزانية العامة، حسابات التخصيص الخاص رقم 302-145، الأموال المخصصة للمساهمات) البرامج المقترح نقلها لسنة 2025 إلى غاية نقلها وفتحها في سنة 2025.

- يجب نشر القرارات الوزارية المشتركة المتعلقة بالنقل قبل **31 جانفي 2025.**

بالفعل، يندرج هذا في إطار المسعى الرامي إلى استكمال مراسيم توزيع الاعتمادات ونشرها في نفس الجريدة الرسمية التي تتضمن قانون المالية للسنة أو عن الاقتضاء، في الجريدة الرسمية التي تليها خلال نفس السنة.

في الأخير، يجب إيلاء أهمية بالغة لتطبيق محتوى هذه التعليمة.

وزارة المالية

لعزيز فليل

نسخة أصلية على سبيل عرض الحال إلى:

- السيد الوزير الأول.